ان البقاء مضاف الى الصفة فكيف
يكون نفس المضاف اليه فان اراد انه
يكون نفسا عدم الزيادة بحسب
الوجود الخارجي على ما سيجيء في
التكوين فلم يجوزوا النفسية
بهذا المعنى في الاعراض حتى لا يلزم
تجددها بان محدث العالم على
هذا النمط الخ يعني ان تصور الواجب
بعنوان انه محدث لجميع ما سواه على
النمط البديع والنظام المحكم يجعل
الحكم بثبوت هذه الصفات بديهيا
فلا يرد ما يقال يحتمل ان يحدث
بالوسط المختار الصادر عنه بالايجاب
والايجاب بلا قصد لا يدل على العلم
ولا غيره لان ذلك الوسط من جملة
العالم فيكون حادثا فلا يصدر
عن القديم بالايجاب ولا يخفى انه انما
يتم اذا لم يقتصر على بيان ما ثبت
وجوده في الممكنات ثم ان اعتبار
النمط

النمط البديع والنظام المحكم لم يدخل
في بديهة الحكم والا فيمكن ان يستدل
بحدوث العالم على القدرة والاختيار
وكل قادر عالم وفي ظاهر كلام الشرح
يعم السمع والبصر لكن في دلالة
الحدوث على وجوبهما تأمل وهذا مبني على ان بقا
الشيء معنى زايد على وجوده وعلى
ان هذا الزايد امر موجود في
نفسه حتى يكون عرضا كما
وهو ممنوع ايضا كما في اوصاف
الباري يعني ان تفسير القيام
بالتبعية في التحيز غير مطرد
في اوصاف الباري تعالى وقد
يدفع بان التفسير لقيام العرض
لا لمطلق القيام واوصافه تعالى
ليست اعراضا ولذا حكموا ببقائها
وعدم بقاء الاعراض وان اتفقا
الاجسام هذا ارد اجالي لدليلهم

Copyright © King Saud University